المنظمات غير الحكومية

الكتاب: المنظمات غير الحكومية
المؤلف: د. يسري مصطفى
لوحة الغلاف والرسومات للفنان: هاني شمس
سلسلة: تعلم حقوق الإنسان (١٨)
الطبعة الثانية
الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
العنوان: ٢١شارع عبد المجيد الرمالي-
الدور السابع- شقة رقم ٧١- باب اللوق- القاهرة
ت: ٢٧٩٥١١١٢(٢٠٢+) فاكس: ٢٧٩٢١٩١٣(٢٠٢+)
العنوان البريدي: ص.ب:١١٧ مجلس الشعب، القاهرة
البريد الالكتروني: info@cihrs.org
الموقع الالكتروني : www.cihrs.org
مسئول النشر: رجب سعد طه
المراجعة اللغوية: عثمان الدلنجاوي
إخراج فني وغلاف: هشام أحمد السيد
رقم الإيداع بدار الكتب: ٢٥٨٤٦/ ٢٠٠٧
الترقيم الدولي:

تم طباعة هذا الكتاب بدعم من:

FORMIN.FINLAND.FI
EMBASSY OF FINLAND
KATHMANDU

الآراء الواردة بالكتاب لا تعبر بالضرورة عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

تعليم حقوق الإنسان
(١٨)

المنظمات غير الحكومية

د. يسري مصطفى

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أسهم في تأسيسه

د. محمد السيد سعيد

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو منظمة غير حكومية إقليمية مستقلة تأسست عام ١٩٩٣، تهدف إلى دعم احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتحليل صعوبات تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي، وتعزيز الحوار بين الثقافات في إطار الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل المركز على اقتراح والدعوة إلى سياسات وتشريعات وتعديلات دستورية تعزز من المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والقيام بأنشطة بحثية، ودعوية عبر توظيف مختلف الآليات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعليم حقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على الشباب، وبناء القدرات المهنية للمدافعين عن حقوق الإنسان. ومنذ تأسيسه يقوم المركز بشكل منتظم بنشر كتب و دوريات تتناول قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم العربي.

يسعى مركز القاهرة إلى المساهمة في إلقاء الضوء على أبرز المشكلات والقضايا الحقوقية الملحة في الدول العربية، والتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية والمنظمات غير الحكومية في المنطقة ، والعمل سوياً من أجل رفع الوعي العام بهذه القضايا ومحاولة التوصل إلى حلول وبدائل تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يتمتع المركز بوضع استشاري خاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، وصفة المراقب في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. المركز عضو في الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية الرأي والتعبير (ايفكس). المركز مسجل في القاهرة وباريس وجنيف. وحاصل على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٧.

رئيس مجلس الإدارة

كمال جندوبي

مدير المركز

بهي الدين حسن

فهرس

- مقدمة..... ٧
- ما هى المنظمات غير الحكومية؟ ١٣
- ما هى أنواع المنظمات غير الحكومية؟..... ٢٩
- بين المجتمع المدني و المنظمات غير الحكومية ٣٩
- العقبات والتحديات التي تعيق عمل المنظمات غير الحكومية..... ٤٩
- الشباب المصري والمنظمات غير الحكومية: سؤال يبحث عن إجابة ٦٥
- خاتمة ٦٩

مقدمة

على الرغم من أن مصطلح المنظمات غير الحكومية لم يدخل الثقافة العربية إلا حديثا، فإن الكيانات التى يشير إليها هذا المصطلح، أى المنظمات غير الحكومية، باتت موضع اهتمام كبير ومثار جدل واسع على المستويين السياسى والثقافى. فقد أصبحت هذه المنظمات، فى عدد من الأقطار العربية كيانات مقرة ومعترفا بها، إن لم يكن سياسيا، فعلى الأقل ثمة اعتراف على المستوى الاجتماعى المحلى، وحتى المستوى الدولى. أما فى أقطار أخرى فمازالت السلطات تصنف المنظمات غير الحكومية فى خانة المحظورات، وخاصة تلك التى لا ترضى عنها السلطات، وترى فيها تهديدا لها؛ كمنظمات حقوق الإنسان وحقوق النساء وغيرها من المنظمات الحقوقية والتنموية التى تسعى إلى تغيير أو إصلاح الوضع القائم.

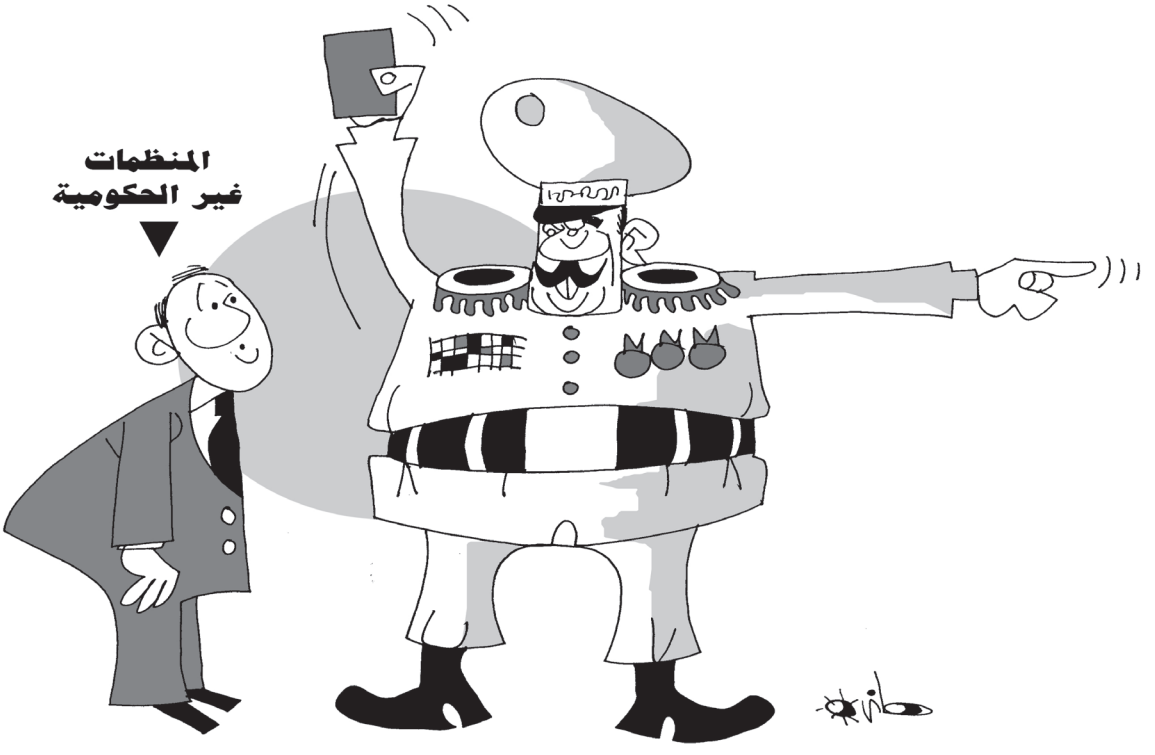
المنظمات
غير الحكومية

ويمكن ببساطة القول إننا عندما نتحدث عن المنظمات غير الحكومية، فإننا فى حقيقة الأمر نتحدث عن كيانات مازالت موضع التباس لأسباب نظرية وسياسية وثقافية. فعلى المستوى النظرى، فإن هذه المنظمات، وبوصفها ظاهرة حديثة، لا تزال فى حاجة إلى مزيد من التعريف النظرى. فثمة صعوبات نظرية، ربما بسبب حداثة ظاهرة المنظمات غير الحكومية، واتساع دائرة أنشطتها، وتنوع أشكالها التنظيمية واتجاهاتها الأيديولوجية.

وعلى المستوى السياسى، فهذه المنظمات موضع جدل على المستوى المحلى والعالمى، فهناك من ينظر إليها نظرة إيجابية بإعتبارها تعبيراً عن إرادة المواطنين وركناً أساسياً من أركان المجتمع الديمقراطى، وآلية لا يمكن تجاهلها من أجل تحقيق التنمية الإنسانية.

ولكن بالمقابل، هناك من ينظر إليها بوصفها أحد نواتج «العولمة» بالمعنى السلبى للكلمة، وبالتالى فهى أحد مفاعيل الغرب الامبريالى، ويسعى أنصار هذه النظرة إلى التركيز على مسألة التمويل الأجنبى لأنشطة هذه المنظمات؛ بوصفه الدليل المادى على عمالة هذه المنظمات للآخر الغربى، حتى لو كانت هذه الأموال تأتى بمعرفة السلطات ووفق اتفاقيات للتعاون الدولى.

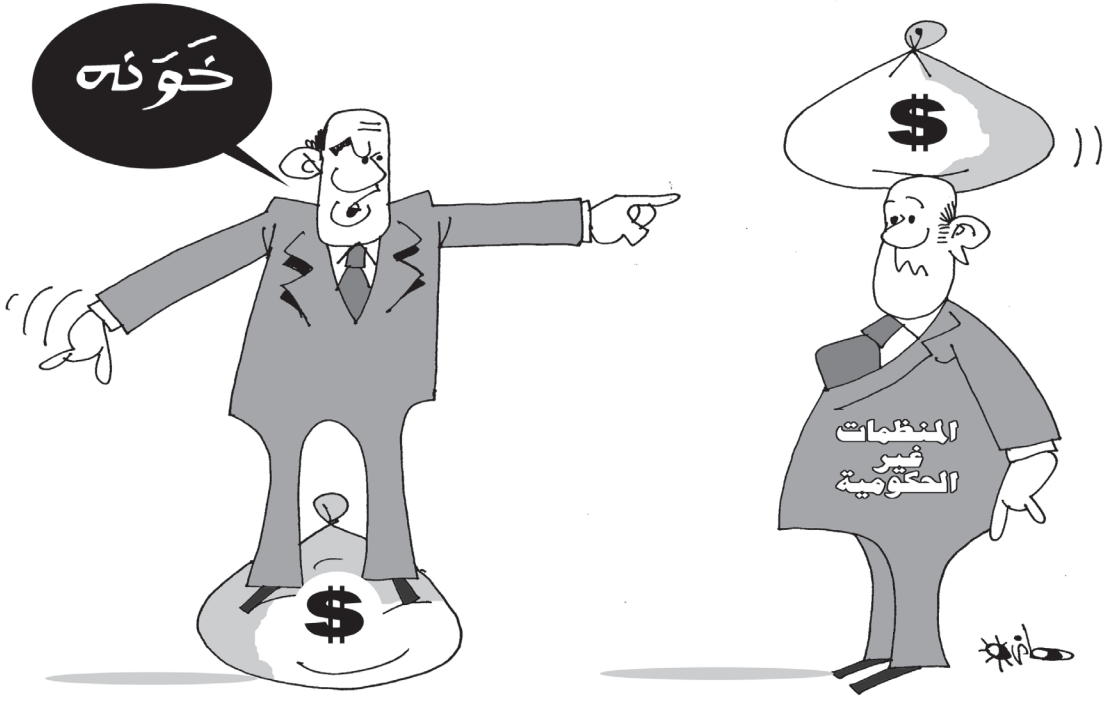
خَوَنه
$
$
المنظمات
غير
الحكومية

وثمة غالبية تقع هذه المنظمات بالنسبة لها فى منطقة رمادية لا هى بالإيجابية، ولا هى بالسلبية. أما على المستوى الثقافى، فثمة عدم تجانس كبير بين هذه المنظمات، فمنها ما يعبر عن اتجاهات اجتماعية راديكالية، ومنها ما يعكس توجهات ليبرالية، وكثير منها يحمل رسائل علمانية، ومنها ما يحمل رسائل أخلاقية دينية، فمرجعياتها الثقافية والأيديولوجية متعددة، وهذا أيضا مثار جدل شديد.

ومن هنا تنبع أهمية التعريف بهذه المنظمات بصورة حيادية موضوعية، مع الأخذ فى الاعتبار هذه الأبعاد النظرية والسياسية والثقافية. ومن المهم أيضا تقديم صورة لا تبخس هذه المنظمات، حقها كما ينبغى أن تكون حيادية؛ بحيث لا تضفى على المنظمات هالة من القدسية، وكأنها منزهةٍ عن الخطأ، وعقلانية على طول الخط. فهذه المنظمات تظل جزءاً من الواقع الذى تسعى لإصلاحه وتجاوزه، ولذا فهى فى كثير من الأحيان تحمل أمراض ومشكلات واقعها. ولكن نقد هذه المنظمات يجب أن يرتكز على معرفة ومعطيات موضوعية، وخاصة أنها عرضة لنقد غير موضوعى من قبل الحكومات ومناصريها؛ بسبب سعيها الدائم للاستقلال، وكشف عورات النظام على الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وفى هذا الكتيب نسعى لتقديم صورة مبسطة، للقارئ غير المتخصص، والذى يريد أن يعرف معنى مصطلح المنظمات غير الحكومية، وما يرتبط بهذه المنظمات من قضايا ومفاهيم. مع الاشارة إلى أن الأمثلة الواردة فى هذا الكتيب تركز على المنظمات الحقوقية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فهناك مجموعة من التساؤلات نسعى للاجابة عنها، ومجموعة من القضايا نطمح فى إثارتها وهى:

- ما هى المنظمات غير الحكومية؟
- ما هى أنواع المنظمات غير الحكومية؟
- بين المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية.
- العقبات والتحديات التى تعيق عمل المنظمات غير الحكومية.
- علاقة الشباب المصرى بالمنظمات غير الحكومية .

أولا ..
ما هى المنظمات غير الحكومية؟

بشكل عام يمكن القول إن المنظمات غير الحكومية تشكل ظاهرة حديثة، وهى عبارة عن كيانات يؤسسها المواطنون من أجل المشاركة فى الشأن العام، من خلال مبادرات حرة مستقلة، سواء على النطاق المحلى المحدود أو الوطنى أو الإقليمى أو العالمى. وبالتالى فهى من حيث المبدأ تعبير عن إرادة المجتمع والمواطنين.

وقد أثبتت المنظمات غير الحكومية، فى كثير من الأحيان، أنها تشكل قوة اجتماعية وضميرية، ذات أثر على الرغم من أنها لا

تمثل، ولا تسعى لامتلاك أى نوع من السلطة السياسية. فبعضها يحمل على عاتقه رسالة نشر مبادئ حقوق الإنسان، والدفاع عن الضحايا والمظلومين، وبعضها يعمل فى مجال التنمية، والتخفيف من حدة الفقر، ومنها ما ينحاز للعمل الخيرى، وبين هذا وذاك ثمة منظمات معنية بتقديم الخدمات والعون الإنسانى.

ففى كل مجال من مجالات الحياة، تنشط المنظمات غير الحكومية، وتناضل من أجل تحقيق رفاهية الإنسان وصون كرامته. هذا هو مضمون ورسالة المنظمات غير الحكومية، وهذا ما قامت به الغالبية العظمى منها، حتى لو أن بعضها لا يعبر عن هذا المضمون أو هذه الرسالة.

ومن ناحية أخرى فإن المنظمات غير الحكومية تمثل ظاهرة كونية، بمعنى أنها موجودة فى كل مكان، ولا تقتصر على مكان دون آخر. ومع ذلك فثمة علاقة بين درجة استبداد السلطة وانحسار المنظمات غير الحكومية كيفيا وكميا. فالدولة المستبدة تحظر وجود المنظمات غير الحكومية، أو تسمح بتلك الموالية لها.

الديكتاتورية
المنظمات
غير الحكومية

أما السلطات الديمقراطية، فإنها تؤسس شرعيتها الديمقراطية على عوامل متعددة، من أهمها وجود المنظمات غير الحكومية؛ بوصفها تعبيرا عن إرادة المواطنين.

وفى المنطقة العربية، وعلى الرغم من القيود والعوائق السياسية والقانونية، فقد شكلت المنظمات غير الحكومية فى عدد من البلدان، الرافعة التى أمكن من خلالها إدماج العديد من القضايا فى الثقافة والواقع المحلى، وفى مقدمة هذه القضايا: حقوق الإنسان والمرأة، وقضايا أخرى فى مجالات التنمية والعدالة الاجتماعية. ومع تزايد دور المنظمات غير الحكومية فى المجال العام، أصبحت موضع جدل لم ينته بين معارض لوجودها ومناصر لها ولرسائلها.

وعلى مدى ما يزيد على عقدين من الزمان استطاعت هذه المنظمات أن تكسب أنصارا لها، وتثبت مواقعها، وتربط بين المستوى الدولى والمستوى المحلى.

أما إذا عدنا إلى مصطلح «المنظمات غير الحكومية»، فسوف نلاحظ أن عمر هذا المصطلح يزيد قليلا على نصف القرن، وبالتالى فهو مصطلح حديث لحد كبير. وتشير الكتابات ذات الصلة إلى أن هذا المصطلح لم يكن متداولا قبل تأسيس الأمم المتحدة، والتى تأسست عام ١٩٤٥، بل إن المسودة الأولى لميثاق الأمم المتحدة لم تذكر المنظمات غير الحكومية.

ميثاق
الامم
المتحده
المنظمات
غير
الحكوميه

ولكن بفضل ضغوط جماعات من داخل الولايات المتحدة وخارجها، تم إدماج المصطلح فى ميثاق الأمم المتحدة فى مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥، الذى تأسست بموجبه المنظمة الدولية. ولم يصبح المفهوم متداولا بشكل أوسع إلا مع بداية السبعينيات[١].

وفى الحقيقة أن ثمة علاقة إيجابية بين ظهور المصطلح فى واحدة من أهم وثائق التاريخ االحديث، أى ميثاق الأمم المتحدة، وبين الوضع التى اتخذته منذ البداية بعض المنظمات غير الحكومية داخل هذه المؤسسة الدولية.

وبالتالى فى منظومة العلاقات الدولية. فقد حظيت بعض المنظمات غير الحكومية منذ البداية بإمكانية الارتباط بأنشطة الأمم المتحدة من خلال الحصول على ما يسمى بـ «الصفة الاستشارية فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة»، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

المنظمات
غير الحكومية
UN

وتسمح هذه الوضعية الاستشارية للمنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية بالمشاركة فى أنشطة الأمم المتحدة فى العديد من المجالات[٢]. ويوضح الشكل التالى تزايد أعداد المنظمات غير الحكومية التى حصلت على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة[٣] على مدار نصف قرن.

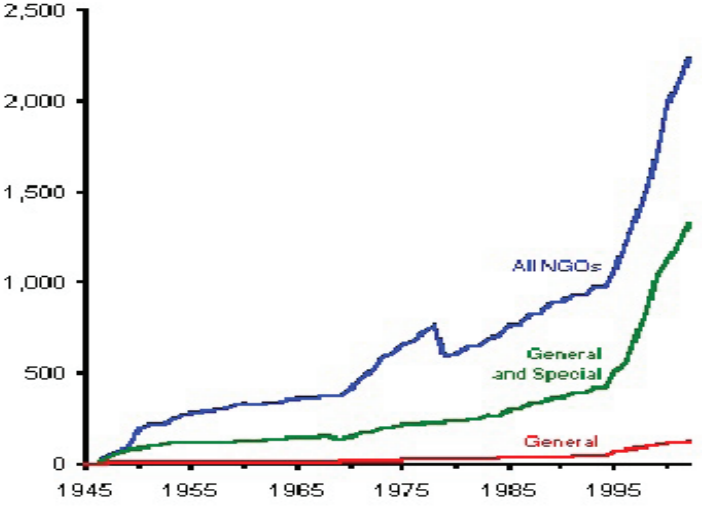

ولكن هذا لا يعنى أن هذه المنظمات لم تكن موجودة قبل المصطلح، بل إن بزوغ هذه المنظمات كان سابقا على ظهور المصطلح، وإن لم تكن تعرف باسم المنظمات غير الحكومية. فقد جاءت صياغة هذا المصطلح من قبل الأمم المتحدة لتضفى توصيفا على كيانات قائمة بالفعل. فوصف هذه المنظمات بأنها «غير حكومية» كان الغرض منه تمييزها عن التيار الرئيسى داخل

المنظمة الدولية، أى الحكومات، فكما نعلم فإن الأمم المتحدة هى فى نهاية الأمر منظمة تمثل الحكومات أو الدول ذات السيادة. وبالتالى فإن الوضع غير الحكومى يشير بصراحة إلى نوعين من الاعتراف بهذه المنظمات: الاعتراف بأنها كيانات موجودة فى الواقع ويجب التعامل معها، والإقرار بأنها ليست ضمن التيار الرئيسى داخل المنظمة الدولية، وبالتالى فإن أقصى ما يمكن أن تتمتع به فى عملية صناعة القرار داخل المنظمة الدولية هو أن يحظى بعضها بوضعية استشارية.

أما على الصعيد العربى، فلم يجر تداول مصطلح المنظمات غير الحكومية إلا مؤخرا وتقريبا فى النصف الثانى من ثمانينيات القرن الماضى. وقد تزامن ظهور المصطلح فى الساحة العربية مع التحولات الكبرى التى شهدها العالم بعد انهيار الكتلة الشرقية. وأخذ هذا المصطلح يفرض ذاته حتى صار رائجا، ويستخدم بالتوازى مع مصطلحات أخرى، أهمها «الجمعيات الأهلية». فكثير من هذه الجمعيات أعادت وصف ذاتها كمنظمات غير حكومية لتنخرط فى التيار العام الذى تمثله هذه المنظمات محليا ودوليا.

وقد لعبت منظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسائية والتنموية دورا ملحوظا فى إشاعة هذا المفهوم، حيث استخدمته للتعريف بنفسها، فى وقت لم يكن من الممكن أن تطلق هذه المبادرات على نفسها اسم «جمعيات أهلية» بسبب عدم الاعتراف الحكومى بها.

المنظمات
غير الحكوميه
الجمعيات
الأهليه

وقد استطاعت هذه المنظمات، رغم كل القيود المفروضة عليها، أن تحتل موقعا سواء على المستوى المحلى أو الدولى، كما باتت موضوعا رئيسيا لوسائل الإعلام بل المؤسسات البحثية والأكاديمية.

ولكن هذا لا يعنى أيضا أن هذه الكيانات ظهرت مع ظهور المصطلح، فلا شك أنها كانت موجودة قبل ذلك بزمن طويل، يتفاوت من بلد عربى إلى آخر. فقد شهدت مصر، على سبيل المثال، نشأة كيانات تعبر عن إرادة المواطنين منذ نهايات القرن التاسع عشر. وقد جاءت المبادرات الأولى من قبل الجاليات الأجنبية فى مصر، قبل أن تبدأ مبادرات محلية أخذت فى الغالب طابعا دينيا خيريا. وفى الستينيات، ظهرت موجة أخرى من الجمعيات الأهلية تعكس طبيعة هذه المرحلة، والتى كان للدولة فيها دور رئيسى، فكانت المبادرات الاجتماعية الأهلية أقرب لأن تكون امتدادا لتوجهات الدولة التنموية. وهكذا شهدت هذه المرحلة نشأة ما صار يعرف باسم جمعيات تنمية المجتمع المحلى، والتى بدا الكثير منها وكأنه امتداد للدولة أكثر من كونه تعبيرا عن مبادرات اجتماعية حرة.

ومع ذلك يمكن القول إن المنظمات التى نشأت، وعرفت حديثا باسم «المنظمات غير الحكومية» قد يكون لها خصائص لم تكن موجودة فى الكيانات السابقة عليها، سواء من حيث القضايا التى نشأت من أجلها فى مجالات جديدة مثل حقوق الإنسان والتنمية، أو من حيث آليات العمل، ومنظومة العلاقات التى نشأت بموجبها أو تسعى لإقامتها. هذه الخصائص تميز منظمة حقوق إنسان حديثة، عن منظمة خيرية نشأت فى بدايات القرن العشرين.

ومن الواضح من التسمية أن الصفة الرئيسية التى يجب أن تتسم بها هذه المنظمات هى أنها «غير حكومية»، بمعنى أنها ليست تابعة لجهاز الدولة، أو حتى للسيطرة الحكومية، فهى منظمات مستقلة تعبر عن إرادة مجتمعية، وبعيدة عن تأثير الدولة. ولهذه المنظمات تسميات أخرى عديدة، ليس وصف غير حكومية إلا أحدها. ونظرا لتعدد التسميات والتوصيفات، يرى الباحثون أن ثمة مشكلة فيما يتعلق بتعريف هذا القطاع من الفعاليات الاجتماعية. «وتظهر المشكلة بداءة من المسميات العديدة التى تطلق على هذا القطاع مثل: القطاع الثالث The Third Sector، القطاع الخيرى Philanthropy and Charitable Sector، القطاع المستقل Independent Sector، القطاع التطوعى Voluntary Sector، المنظمات الخاصة التطوعية Private Voluntary Organizations (PVOs)، القطاع المعفى من الضرائب Tax Exempted Sector، المنظمات غير الحكومية (Non-Governmental Organization(NGOs)، القطاع الاتحادى Associational Sector، الاقتصادى الاجتماعى Social Economy، أو القطاع الأهلى أو المنظمات الأهلية، كما نطلق عليه فى البلدان العربية...»[٤]

وكما يلاحظ فإن كل تسمية من هذه التسميات تحمل دلالات قد يمكن فهمها بصورة عامة أو داخل سياق محدد. فكون التسمية تولى أهمية للجانب الخيرى، أو التطوعى، أو الوضع القانونى لهذه المنظمات، فلكل منها دلالته وأهميته. وهنا، كما تشير بعض الكتابات يمكن رصد أربعة أنماط من التعريفات: تعريف قانونى، وآخر اقتصادى-مالى، وثالث وظيفى، وأخيرا تعريف هيكلى إجرائى، ويعد التعريف القانونى أكثر التعريفات مباشرة

فى تحقيق أهدافه، .....، ويركز التعريف الاقتصادى على مصدر التمويل.....، أما التعريف الوظيفى فهو يركز على تبادل المصالح بين مجموعة من الناس لتحقيق نفع عام.....، وأخيرا فإن التعريف الوظيفى الإجرائى يضم مجموعة سمات تؤكد على هيكل وعمليات المنظمة، وتتلخص الملامح الأساسية لهذا التعريف فيما يلى:

١- أنها منظمات تطوعية إلى حد ما.
٢- لاتوزع الأرباح على مجلس الإدارة أو الأعضاء.
٣- لا تسعى للربح.
٤- لها إدارة ذاتية.
٥- لها هيكل رسمى منظم.
٦- خاصة إلى حد كبير، فهى مستقلة عن الحكومة.(٥)

وعلى أى حال فإن تعبير "المنظمات غير الحكومية" بات الأكثر رواجا على المستوى العالمى، ففى حين أن التسميات المختلفة ترتبط غالبا بسياق، فإن تعبير المنظمات غير الحكومية بدا وكأنه متحرر من السياقات، والأكثر استخداما فى الأدبيات المختلفة، وفى الخطاب الإعلامى كذلك.

وكما أشرنا فإن الدلالة البارزة لهذا التعبير تتمثل فى أن هذه المنظمات "غير حكومية". وبما أنها غير حكومية، فهى بالتبعية غير حزبية، بمعنى أنها لا تسعى للوصول للسلطة وبالتالى التحول إلى تشكيل حكومى. ولكن كونها غير حزبية لا يعنى أنها لا تقارب القضايا السياسية، فالبعض يرى أن هذه المنظمات عندما تسعى لتغيير قوانين، أو تعمل من أجل التغيير الاجتماعى؛ فإنها بدرجة أو بأخرى تباشر عملا سياسيا ولكن غير حزبى.

وإذا كانت سمة هذه المنظمات هو أن تكون غير حكومية وغير حزبية، فإنها أيضا لا يمكن أن تباشر أعمالا ذات طبيعة إجرامية، فلا ينطبق تعبير المنظمة غير الحكومية على أية جماعة تمارس أنشطة، أو تتبنى رؤية تنطوى أو تحض على الجريمة. وهنا تبرز مسألة مرجعية المنظمات غير الحكومية، وإذا ما كانت تستند فى مرجعيتها على ما يبرر العنف، أو العنصرية، أو التمييز... إلخ.

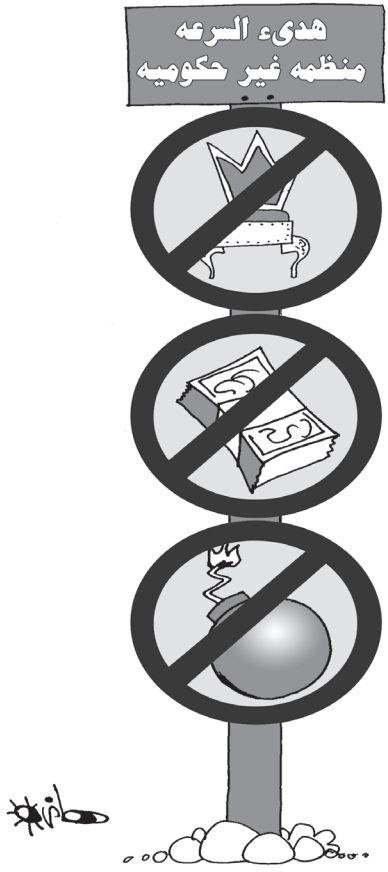

ومع ذلك فإن هذه المعايير المحددة للمنظمات غير الحكومية، قد لا تكون بهذا الوضوح على مستوى الواقع، فكون المنظمات غير حكومية يثير دائما تساؤلات حول بعض المنظمات التى تربطها صلات مباشرة وغير مباشرة بالحكومات، أو على الأقل بأطراف حكومية. وهنا برزت مصطلحات تعبر عن هذا التداخل، فنجد مصطلح المنظمات غير الحكومية الحكومية Governmental Non-Governmental Organizations (GONGOs)، والذى يشير إلى ذلك النوع من المنظمات التابعة بصورة أو بأخرى للحكومات أو للسلطة.

ففى كثير من المجتمعات تسعى السلطات إلى إنشاء منظمات تابعة لها من أجل احتلال حيز المجتمع المدنى واستبعاد المنظمات غير الحكومية المستقلة، أو من أجل إعطاء انطباع وهمى بأن هذه السلطات تشجع الحق فى تشكيل الجمعيات والمبادرات الخاصة.

وبالتالى فإن التعريف القانونى قد لا يفى بالغرض فى غالب الأحيان، كأن نقول "الجمعيات الأهلية" كما هو الحال فى مصر، فهذه "الجمعيات" منها ما هو مستقل تماما عن السلطة، ومنها ما هو تابع للسلطة بصورة مباشرة، ومنها ما يتخذ مبدأ التقية.

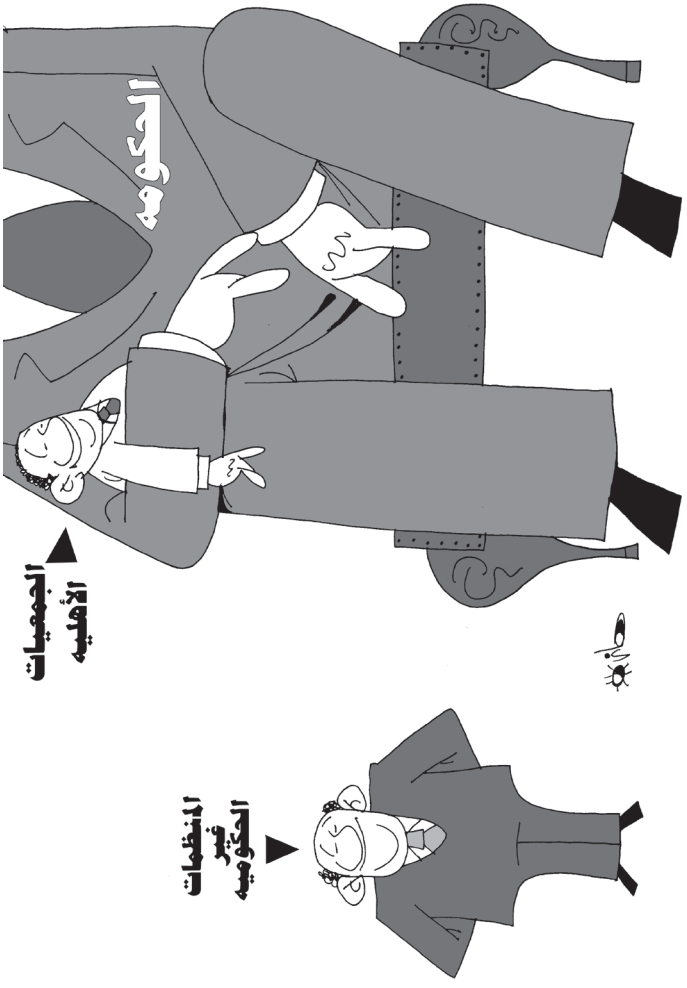

كما أن لدينا آلاف الجمعيات، والكثير منها ليس له أى دور اجتماعى يذكر. وبالتالى فهى ليست كيانا متجانسا يخضع لمعايير واحدة وواضحة.

ثانيا..
ما هى أنواع المنظمات غير الحكومية؟

تخضع المنظمات غير الحكومية لتصنيفات متعددة، وترتبط هذه التصنيفات بمجموعة من المحددات، وهى: مجال العمل، آليات العمل، النطاق الجغرافى لعمل المنظمات، ثم الوضع القانونى للمنظمات. والتصنيفيات المرتكزة على هذه المحددات ليست مسألة شكلية، بل لها أهميتها على صعيد بناء هوية واضحة للمنظمة، وبالتالى على صعيد الممارسة العملية. وفى السطور التالية نعطى صورة عامة عن هذه التصنيفات، وما يرتبط بها من قضايا عملية.

يعتبر التصنيف على أساس مجال عمل المنظمة، من أهم التصنيفات ذات الصلة ببناء هوية المنظمة، ومن ثم بناء رؤيتها Vision ورسالتها Mission وبرامجها وآلية عملها. ووفق هذا التصنيف يجرى تعريف المنظمة بأنها منظمة حقوق إنسان، أو منظمة نسائية أو تنموية أو معنية بحقوق الطفل أو ذوى الاحتياجات الخاصة إلخ. وحتى داخل مجال العمل الواحد يمكن أن نجد منظمات أكثر تخصصا، كأن يجرى تصنيف منظمة بأنها معنية بحرية الرأى والتعبير أو استقلال القضاء أو نشر ثقافة حقوق الإنسان إلخ، وكل هذا يقع تحت مجال عمل رئيسى واحد وهو حقوق الإنسان.

وبالمثل بالنسبة لمنظمات حقوق المرأة، فثمة منظمات متخصصة فى مناهضة العنف ضد المرأة، أو المشاركة السياسية للمرأة، أو الصحة الإنجابية إلخ. ويجرى النظر إلى التخصص فى مجال العمل كشئ ايجابى يزيد من فاعلية المنظمة. وانطلاقا من مجال العمل، هناك تنوع هائل فى المنظمات، وخاصة تلك التى تعمل على المستويات المحلية، وهو تنوع قد يصعب حصره، وإن كان يمكن تصنيفه تحت مجالات عمل رئيسية.

الأخطبوط الإسرائيلي
حقوق الإنسان
أعمال خيرية
حقوق الأسرى
سياسة

ومع ذلك فمن الشائع أن نجد منظمة تعمل فى أكثر من مجال عمل، كأن يكون لدى المنظمة برنامج للقروض الصغيرة للفقراء، ولديها برنامج آخر لنشر ثقافة حقوق الإنسان. ولا يشكل هذا انتقاصا من قيمة عمل المنظمة إلا إذا كان هذا التعدد لا يرتبط برؤية واستراتيجية واضحة أو أنه يتم لأسباب تمويلية، أى توسيع مجال العمل للحصول على فرص تمويلية أكبر.

ومن ناحية أخرى، يمكن تصنيف المنظمات انطلاقا من آلية عملها، فثمة منظمات توصف بأنها منظمات دفاعية أو تربوية أو تنموية، وثمة منظمات أخرى توصف بأنها خدمية أو خيرية. وهنا يمكن التمييز بين منظمات تعمل من أجل تغيير الوضع القائم، أى محاولة الانتقال بالمجتمع من حالة إلى حالة أخرى، وتلك التى تعمل بصورة وظيفية، أى مساعدة الناس على التكيف مع الأوضاع القائمة، كتلك التى تباشر أعمالا خيرية أو خدمية. ولدينا أيضا منظمات تجمع بين الطابع التنموى والطابع الخدمى ضمن برامجها وأنشطتها.

وقد تكون بعض هذه المنظمات بدأت بأنشطة خدمية ثم تحولت إلى أنشطة تنموية أو حتى دفاعية فى بعض الأحيان. والنموذج على ذلك بعض المنظمات التنموية الكبرى فى مصر، والتى بدأت كمنظمات خيرية ثم تحولت إلى منظمات خدمية، ثم أدخلت بعض القضايا الحقوقية فى أنشطتها لتجمع بين الأنشطة الخدمية والتنموية والحقوقية، وتسعى بشكل متزايد إلى إدخال التوجه الحقوقى Rights-based Approach فى أنشطتها الخدمية والتنموية. وإلى جانب هذا وذاك، ثمة منظمات تعمل فى

مجالات الإغاثة، وتبرز أهميتها فى مناطق الحروب والكوارث الطبيعية.

وعلى صعيد النطاق الجغرافى لعمل المنظمات، فثمة تصنيف جغرافى معروف وسائد يميز بين منظمات دولية[٦] International، وإقليمية Regional، ووطنية National، أو محلية Local. فإذا كانت المنظمة تغطى نطاقا جغرافيا يتجاوز الحدود القومية والإقليمية تصبح بذلك منظمة ذات طبيعة دولية حتى ولو كانت تخضع قانونيا لقانون محلى. وقد يكون للمنظمة الدولية مقر واحد فى بلد ما، وقد يكون لها فروع أو ممثلون فى أكثر من مكان.

ويمكن أن نعطى مثالا على ذلك بمنظمة دولية معروفة، وهى منظمة العفو الدولية، والتى لها عضوية فى جميع قارات العالم ومن كل الأجناس. وتأخذ المنظمة صفة الإقليمية إذا كانت تباشر عملها فى نطاق جغرافى معروف بوصفه إقليميا، كأن نقول إن المنظمة تعمل على مستوى إقليم ما، أو على مستوى مناطق فرعية داخل الإقليم Sub-regional. وعلى المستوى المحلى، يمكن أيضا تصنيف المنظمات بين تلك التى تعمل على المستوى الوطنى وتلك التى تعمل على مستوى المجتمعات المحلية Grassroots or Community-based Organizations.

ويبرز أحيانا، وخاصة فى المنتديات الدولية، تصنيف عام يميز بين المنظمات غير الحكومية فى الجنوب، وتلك التى تنطلق وتعمل من الشمال. وليس هناك علاقة بين اتساع النطاق الجغرافى لعمل

المنظمة، واتساع مجال عملها. فكثير من المنظمات الدولية هى منظمات متخصصة ذات مجال عمل محدد.

كما يمكن تصنيف المنظمات غير الحكومية انطلاقا من وضعها القانونى فى بلد ما. ومع ذلك، وتحديدا بالنسبة للبلدان العربية، فإن الارتكاز على الجانب القانونى للتعريف بالمنظمات لم يكن له قيمة معنوية كبيرة. فالكل يعلم أن القوانين المنظمة لعمل الجمعيات فى المنطقة العربية هى قوانين مقيدة للحق فى التنظيم، وبالتالى كثيرا من المنظمات غير الحكومية تعمل بدون اعتراف قانونى من الدولة.

كما يتسم تصنيف المنظمات على أساس وضعها القانونى بمحدوديته، ففى مصر، على سبيل المثال، ثمة نوعان من الهوية القانونية للمنظمات غير الحكومية، فإما أن تكون جمعية Association أو مؤسسة Foundation. وفى الحالتين فإن الطابع غير الربحى يشكل شرطا أساسيا لكل من الجمعية والمؤسسة.

وفى هذا السياق يمكن الإشارة إلى وجود تصنيفات لا تتعلق بالمنظمات على أساس فردى، ولكن على أساس الكيانات الجماعية التى يجرى بموجبها التنسيق بين مجموعة من المنظمات. فيمكن لمجموعة من المنظمات تعمل فى مجال العمل أو فى نطاق جغرافى معين، تشكيل إطار جماعى للعمل المشترك مثل اتحادات، أو شبكات، أو فيدراليات.

ولعل الشكل الأبرز فى ذلك هو الشبكات التى انتشرت

بشكل ملحوظ محليا وإقليميا وعالميا. ويمكن تعريف الشبكة بأنها: ".. إطار طوعى أو اختيارى، تضم أفرادا ومجموعات أو منظمات- وبطريقة أفقية غير تراتبية- تهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات والاتصال. ومن ثم فإن الشبكة هى آلية للاتصال والتواصل، وتمثل مصدرا للقوة والتأثير، وتطرح إطارا تضامنيا لتفعيل الدور وتقديم المساندة للمنظمات غير الحكومية"[٧].

وقد شهدت المنطقة والأقطار العربية تأسيس العديد من الشبكات، والتى نجح بعضها فى تحقيق أهدافه، وفشل البعض الآخر. كما أن بعض هذه الشبكات قد تأسس ككيان دائم وفق استراتيجية طويلة فى حين أن بعضها تم تأسيسه لأهداف محددة وفى إطار زمنى محدود. وهذه الأشكال الموقته قد تتخذ صفة مجموعات العمل Working Groups، أو قوة العمل Task Forces.

وإذا أخذنا منظمات حقوق الإنسان فى مصر كمثال سنلاحظ هذا التنوع فى النطاق الجغرافى لعمل المنظمات، ومجالات العمل، وآليات العمل، وحتى الوضع القانونى للمنظمات. فعلى مستوى الاختصاص الجغرافى، ثمة منظمات محلية؛ أى تعمل على المستوى الوطنى كالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وغيرها من المنظمات التى قد يكون لها فروع داخل المحافظات.

وهناك منظمات توصف بأنها إقليمية كالمنظمة العربية لحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، المركز العربى لاستقلال القضاء والمحاماة، والبرنامج العربى لنشطاء حقوق الإنسان. ومن منظور مجالات العمل، فثمة منظمات تعمل فى مجال الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية، وأخرى تعمل من

أجل الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وثالثة تتبنى قضايا التربية ونشر ثقافة حقوق الإنسان.

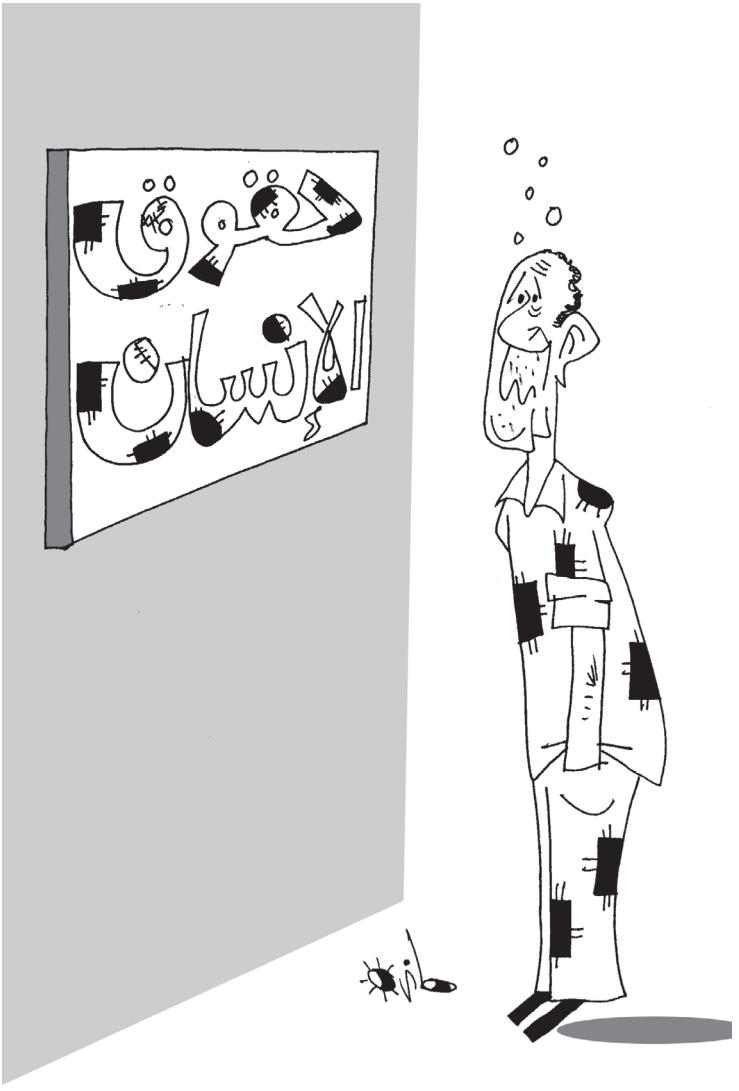

وداخل مجالات العمل هذه نجد مجالات عمل أكثر تخصصا، مثل تبنى حقوق فئة اجتماعية محددة كالأطفال، الفلاحين أو العمال. وتعد حقوق النساء من القضايا النوعية التى تنشط فيها العديد من المنظمات النسائية، والتى يشكل الجانب الحقوقى مكونا رئيسيا فى أنشطتها.

وإلى جانب ذلك، نجد منظمات تعمل فى مجالات نوعية كالحق فى السكن، حقوق السجناء، الحقوق الشخصية، الحقوق البيئية، تأهيل ضحايا العنف، معلومات حقوق الإنسان، قضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطى.. إلخ.

وفى إطار مجالات العمل هذه تتنوع آليات العمل؛ فمنها من يركز على أنشطة دفاعية، نشر ثقافة حقوق الإنسان، المساعدة القانونية، بناء القدرات، مراقبة الانتخابات. وعلى مستوى الوضع القانونى، هناك منظمات مسجلة كجمعيات أهلية، وأخرى كمؤسسات، وثالثة كشركات مدنية غير هادفة للربح[٨].

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن هذه الصنيفات لا تعنى بأى حال وضع المنظمات فى قوالب محددة جغرافيا أو على مستوى مجالات وآليات العمل. فقد نجد أن منظمة دولية هى فى الوقت ذاته تباشر عملها على المستويات المحلية، من خلال تصمم برامج يجرى تنفيذها على مستويات محلية فى أقطار ما. وثمة منظمة تكون معنية بنشر ثقافة حقوق الإنسان، ولكن لأسباب معينة قد تباشر أعمالا دفاعية، والعكس صحيح. وبشكل عام فأيا كان نوع التصنيف الذى يمكن من خلاله النظر إلى المنظمة، فإن التصنيف لا يعطى لمنظمة أولوية على أخرى، فمنظمة محلية

فعالة أفضل بكثير من منظمة دولية غير فعالة. فالمسألة تتعلق فى نهاية الأمر بفاعلية المنظمات، والتى تتمثل فى قدرتها على بناء رؤية استراتيجية، وآلية عمل فعالة لتحقيق رسالتها.

ثالثا..
المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية

يعتبر مصطلح المجتمع المدنى أكثر شمولا من مصطلح "المنظمات غير الحكومية"، بسبب انه يغطى حيزا أوسع من المؤسسات والمبادرات والتنظيمات الاجتماعية، والتى تعتبر المنظمات غير الحكومية أحد أشكالها، وبالتالى أحد مكونات المجتمع المدنى، والذى يتضمن مكونات أخرى مثل النقابات المهنية، وعدد كبير من الحركات الاجتماعية، والهيئات البحثية المستقلة، ومنظمات الشباب، والمنظمات الثقافية والإعلام المستقل.

منظمات
أحزاب
هيئات
حركات
نقابات
المجتمع
المدنى

كما أن البعض يضع الأحزاب السياسية تحت مظلة المجتمع المدنى، وإن كان آخرون يرفضون ذلك؛ بسبب أن الأحزاب هى دائما حكومات محتملة فى حالة وصولها للسلطة من خلال عمليات ديمقراطية سلمية أو من خلال انقلابات، أو أى شكل من أشكل التغيير السياسى العنيف، وهو ما ينطبق كذلك على الكثير من الحركات السياسية التى تستهدف الوصول للسلطة. ولكن نظرا لثقل المنظمات غير الحكومية الحالى، فقد ينظر إليها بوصفها الركيزة الأساسية للمجتمع المدنى.

ويعتبر مصطلح المجتمع المدنى من المصطلحات القديمة، والتى حملت دلالات متعددة، فهو أكثر قدما من مصطلح المنظمات غير الحكومية، وهو كذلك أحد منتجات الفكر الغربى. وقد جاء مصطلح المجتمع المدنى ليشير إلى حيز اجتماعى داخل المجتمع الحديث، اعتبره المفكر الاقتصادى آدم سميث حقل العلاقات الاقتصادية الحديثة، فى إشارة إلى علاقات السوق الاقتصادية، والتى تتم بإرادة الأفراد وليس الدولة، وأضفى على هذا الحيز الاجتماعى أو علاقات السوق قدرا كبيرا من العقلانية؛ أى قدرة المجتمع المدنى بطبيعته الاقتصادية على تنظيم العلاقة بين الأفراد من خلال التنافس الاقتصادى الحر، وبالتالى فإن أى تدخل من الدولة فى مجال العلاقات الاقتصادية سوف يفسد هذه العقلانية الاقتصادية.

وبالمقابل اعتبر الفيلسوف هيجل أن المجتمع المدنى يشكل حقلا وسيطا بين العائلة والدولة، ولكن على عكس سميث، اعتبر هيجل أن المجتمع المدنى يشكل حيزا للأنانية والمصالح الفردية الخاصة، ولذا فإن العقلانية تكمن فى الدولة وليس المجتمع

المدنى. ومن هنا تنبثق أهمية تدخل الدولة من أجل تنظيم وكبح العلاقات بين الأفراد، أى تلك العلاقات القائمة على المصالح الأنانية، ومن ثم منع اندلاع ما يسمى بحرب الجميع ضد الجميع.

ثم جاء المفكر الماركسى الايطالى أنطونيو جرامشى ليعطى لمصطلح المجتمع المدنى بعدا مؤسساتيا فى إطار علاقات السلطة. فقد ميز جرامشى بين نوعين من السلطة التى تمارس من خلال الدولة: عبر عن الأولى بمفهوم "السيطرة"، وعبر عن الثانية بمفهوم "الهيمنة". فالسيطرة هى عملية لفرض السلطة القمعية والعنيفة من خلال أجهزة أطلق عليها اسم أجهزة الدولة القمعية كالبوليس، والسجون، والمحاكم.. إلخ.

أما الهيمنة فهى عملية يجرى من خلالها بناء السلطة، ولكن بصورة سلمية غير عنيفة، من خلال أجهزة أطلق عليها اسم أجهزة الدولة الأيديولوجية كالمدارس والمؤسسات الدينية والثقافية.. إلخ. وأطلق على هذه المؤسسات الأخيرة مصطلح "المجتمع المدنى".

وهكذا فإن المجتمع المدنى وفقا لجرامشى هو أيضا حقل لبناء علاقات السلطة ومن ثم فهو حقل للصراع والمصالح المتضاربة. ولكن الصراع على ساحة المجتمع المدنى غالبا ما يتم بصورة ثقافية سلمية من أجل الهيمنة.

وقد ظل مصطلح المجتمع المدنى مصطلحا هامشيا، فى الفكر السياسى والاجتماعى العربى، ولم يبرز على السطح المعرفى إلا فى الثمانينيات مع التحولات الكبرى التى شهدتها بلدان أوربا الشرقية، وصعود نجم المجتمع المدنى بوصفه شكل التنظيم

الاجتماعى والسياسى عوضا عن الدولة الاشتراكية التى باتت رمزا للاستبداد. ومنذ هذه اللحظة وقد بدأ مصطلح المجتمع المدنى فى البروز فى الأدبيات السياسية والاقتصادية العالمية، ولكن بدلالات جديدة. ولعبت المنظمات الدولية والإعلام العالمى الدور الرئيسى فى إبراز هذا المصطلح وإعادة تشكيله. واستجابة لهذا الوضع الدولى بدأت الساحة الفكرية العربية منذ النصف الثانى من الثمانينيات، التفاعل مع المصطلح من خلال تنظيم العديد والعديد من الندوات والمؤتمرات والكتابات التى تناولت فكرة المجتمع المدنى، وبدا وكأن الثقافة العربية تكتشف المصطلح لأول مرة.

وفى هذه الأثناء بدأ مصطلح المجتمع المدنى يتحرك ويتفاعل داخل الساحة العربية على مستويين: المستوى الفكرى، والذى شهد مبارزات فكرية وايديولوجية بين أنصار ومناهضى المصطلح؛ بل إن البعض حاول تقديم توصيفات أيديولوجية محلية للمصطلح، فطالب البعض باستخدام مصطلح "المجتمع الأهلى" بدلا من المجتمع المدنى، كما بدأت محاولات أيديولوجية للحديث عن "المجتمع المدنى الإسلامى" إلخ. ولكن كل هذا لم يسفر عن تقديم مصطلحات بديلة ذات دلالة.

وعلى المستوى العملى، بدأت التنظميات المدنية والممارسون فى حقل العمل العام خارج نطاق أجهزة الدولة فى التعبير عن أنفسهم؛ مستخدمين وصف المجتمع المدنى بشكل متزايد. بل إن الدولة ذاتها أدخلت المصطلح فى الخطاب الحكومى. وهكذا اتخذ المصطلح مشروعية محلية، ليس فقط بسبب عالميته واستخدامه من قبل المؤسسات الدولية، بل بسبب استقراره داخليا، فأخذت

الجمعيات الأهلية والنقابات والنوادى الخ تصف نفسها، وتوصف من قبل الآخرين على أنها جزء من حيز أوسع هو المجتمع المدنى.

وبالطبع فقد تزامن بروز، واستخدام مصطلح المجتمع المدنى مع بروز واستخدام مصطلح المنظمات غير الحكومية، والذى بدا وكأنه الركيزة الرئيسية للمجتمع المدنى. ولعل السبب الرئيسى لتلك الأهمية النسبية التى حظيت بها المنظمات غير الحكومية يعود ربما إلى التراجع الملحوظ فى أدوار منظمات المجتمع المدنى التقليدية وعلى رأسها النقابات، كما يعود إلى أن جزءا مهما من المنظمات غير الحكومية قد ظهر وكأنه رأس حربة فى تحدى الأنظمة السائدة، من خلال رسائل دفاعية بشأن حقوق الإنسان والمرأة والطفل، وقضايا أخرى تنموية ومناهضة للعلاقات الكونية السائدة والتى يجرى التعبير عنها بظاهرة العولمة.

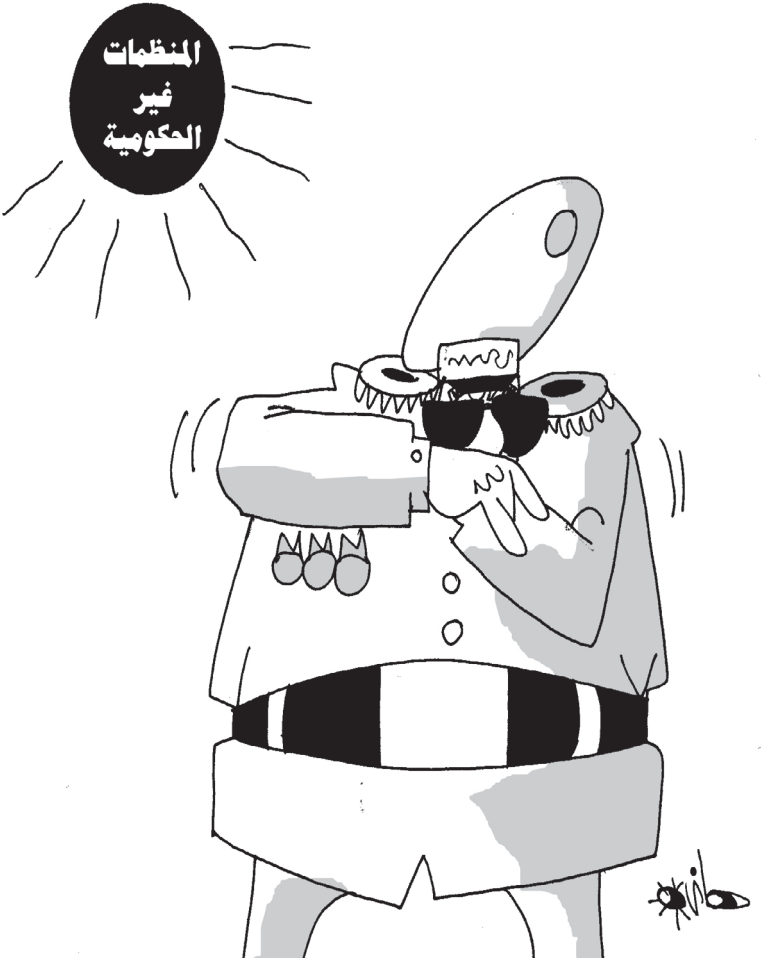
المنظمات
غير
الحكومية

هنا تجدر الإشارة إلى أحد المصطلحات التى يجرى تداولها، وهو مصطلح "المجتمع المدنى العالمى". فقد لعبت المنظمات غير الحكومية دورا كبيرا فى رسم ملامح هذا المصطلح. فنتيجة للطبيعة العابرة للقومية، والتى تتسم بها أنشطة منظمات المجتمع المدنى، وكذلك بسبب وجود منظمات دولية، وشبكات إقليمية ودولية تضم العديد من المنظمات المحلية، فقد بدا وكأن هناك أرضية مواتية للحديث عن مجتمع مدنى، يتجاوز الحدود القومية، ويمكن أن يتخذ صفة العالمية، ومن هنا برز المصطلح. ويذكر كذلك أن هذا المجتمع المدنى العالمى الذى يعد أحد ظواهر العولمة، هو الذى يقود الحملة ضد العولمة القائمة، ويطالب بعولمة بديلة أكثر عدلا.

ولعل المنتدى الاجتماعى العالمى[٩] World Social Forum الذى يعقد كل عام، بالموازاة مع المنتدى الاقتصادى العالمى ذى الطابع الحكومى، ويضم العديد من المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية يعد تعبيرا عمليا عما يسمى بالمجتمع المدنى العالمى.

وفى هذا السياق لا يمكن تجاهل دور الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة فى دعم نشأة ووجود المنظمات غبر الحكومية، فكما سبق أن ذكرنا فإن أول ذكر لمصطلح المنظمات غير الحكومية قد ورد فى ميثاق الأمم المتحدة، ثم توالت مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية والتى فتحت الباب أمام مشاركة المنظمات غير الحكومية، وأضفت عليها قدرا من المشروعية.

وقد شاركت المنظمات غير الحكومية العربية فى العديد

من هذه المؤتمرات بداية من المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان بفيينا ١٩٩٣، ومؤتمر السكان والتنمية بالقاهرة ١٩٩٤، ومؤتمر المرأة ببكين ١٩٩٥، والقمة الاجتماعية بكوبنهاجن ١٩٩٦، والمؤتمر العالمى لمناهضة العنصرية بجنوب أفريقيا ٢٠٠١. ولم تكن هذه المؤتمرات مجرد محطات دولية لاستقبال المنظمات غير الحكومية، بل شكلت نقطة انطلاق للعديد من المنظمات والشبكات[١٠].

وباختصار يمكن القول إن المنظمات غير الحكومية هى أحد مكونات المجتمع المدنى، وتعد، وفق الكثيرين، أهم مكوناته نظرا لتنوعها ودورها القيادى فى العديد من المجالات، وموقعها داخل منظومة العلاقات الدولية. وانطلاقا من دورها العابر للقوميات فقد أعطت هذه المنظمات للمجتمع المدنى صفة العالمية بما تقوم به من أنشطة، وما تقيمه من تحالفات على المستوى الدولى.

رابعا..
العقبات التى تعيق عمل المنظمات غير الحكومية

تواجه المنظمات غير الحكومية مجموعة كبيرة من العقبات (والتحديات) ، قد يكون أبرزها المعوقات القانونية والسياسية، أى تلك التى مصدرها الأنظمة الحاكمة.

ولكن هناك عقبات وتحديات أخرى لا تقل أهمية؛ منها ما هو اجتماعى وثقافى، ومنها ما هو مؤسساتى؛ أى ما يتعلق بالواقع المؤسسى لهذه المنظمات، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية.

الحكومه
الجمعيات
غير
الحكوميه
عقبات

ويعد نقص الموارد البشرية والمالية إحدى المشكلات المؤسساتية الكبرى التى يواجهها الكثير من المنظمات. هناك كذلك العلاقة بالأطراف الأخرى، وفى مقدمتها الإعلام وخاصة بالنسبة للمنظمات الحقوقية والدفاعية. وفى هذا الجزء نسعى لاستعراض هذه المعوقات، والتى تعد من الأمور الاساسية التى لا يمكن بدونها التعرف على واقع ومستقبل منظمات المجتمع المدنى.

ليس غريبا أن نضع المعوقات السياسية والقانونية فى مقدمة المعوقات عندما نتحدث عن المنظمات غير الحكومية فى المنطقة العربية. فغياب الديمقراطية ودولة القانون له بالغ الأثر على هذه المنظمات. وتعتبر الأنظمة القانونية فى البلدان العربية النموذج الأمثل لمعاداة الحق فى تشكيل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، بداية من غياب أنظمة قانونية وترك مصير هذه المنظمات لإرادة الحاكم بشكل عام، وحتى وجود أنظمة تفرض سطوة قانونية وإدارية تعيق عمل المنظمات.

وتشكل الحالة المصرية أحد أنماط الأنظمة القانونية غير المواتية، بل المقيدة لعمل المنظمات غير الحكومية، من خلال تدخل السلطة الإدارية فى شئون المنظمات والتحكم (السياسى/ الإدارى) فى مصادر تمويلها. ويرتبط ذلك بصورة مباشرة بالتدخلات الأمنية فى شئون المنظمات وترويع العاملين بها، بل التدخل السافر لغلق بعض المنظمات، وتحريض وسائل الإعلام التابعة للسلطة لشن حملات دورية من أجل خلق رأى عام معاد للمنظمات غير الحكومية، وخاصة تلك العاملة فى مجال حقوقً الإنسان، والتى باتت بصورة متزايدة تتبنى برامج وأنشطة من أجل دعم التحول الديمقراطى.

حقوق الإنسان
المنظمات غير الحكومية

وكثيرة هى الكتابات والتقارير والبيانات التى كشفت وتكشف عن القمع السياسى والقانونى لمنظمات المجتمع المدنى فى المنطقة العربية. بل إن تقارير التنمية الإنسانية الصادرة عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة دأبت على إبراز هذا الموضوع.

وفى هذا السياق يرد تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٣ ما يلى: "عانت منظمات المجتمع المدنى فى عدد من البلدان العربية من مزيد من التضييق القانونى والعملى. فقد صدر، فى بلد عربى (هذا البلد هو مصر)، قانون للجمعيات الأهلية اعتبر على نطاق واسع، مضيقا على نشاط المنظمات غير الحكومية بعد أن كانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بعدم دستورية القانون السابق له لأسباب شكلية"[١١].

قانون
الجمعيات
الأهلية
المنظمات
غير الحكومية

أما تقرير عام ٢٠٠٤ فيرد فيه: "أما إنشاء الجمعيات الأهلية وممارسة نشاطها فى البلدان العربية فيخضع لقيود شديدة ولرقابة صارمة، وذلك باستثناء عدد قليل من التشريعات العربية التى تنحو منحى ليبراليا فى تعاملها مع مؤسسات المجتمع المدنى مثل المغرب ولبنان"[١٢].

وتعد القيود القانونية نتيجة منطقية للموقف السياسى العام القامع للأصوات المغايرة، والرافض للحق فى التنظيم وحرية الرأى والتعبير. وكما سبق أن أشرنا فثمة تفاوت بين الأقطار العربية من قمع مطلق فى بعض البلدان إلى انفتاح نسبى فى غيرها.

وإذا أخذنا بلدا مثل مصر، فإن الموقف السياسى القامع، على عكس الخطاب الرسمى المحتفى بديمقراطية شكلية، موجه ضد كل الفعاليات السياسية والاجتماعية، ولا يقتصر فقط على المنظمات غير الحكومية، فثمة موقف سياسى من تشكيل الأحزاب السياسية وحرية النقابات وحرية الصحافة إلخ.

فالموقف السياسى المصرى لا يمنع بقدر ما يحد، ولا يلغى بقدر ما يرسم حدودا للشرعى وغير الشرعى وفق إرادة السلطة. فلتكن هناك أحزاب أو نقابات أو منظمات غير حكومية، ولكن من يحكم أو يرسم حدود شرعيتها ليس المجتمع أو المواطنين وإنما ممثلو السلطة السياسية.

وانطلاقا من الموقف السياسى يجرى سن قوانين لإضفاء الصفة القانونية على الموقف السياسى القامع. وبذلك يكون القانون، وإلى حد كبير أداة لإضفاء شرعية على القمع السياسى. ومن هنا يمكن أن نرصد ثلاثة أنماط من القمع القانونى

للمنظمات غير الحكومية، والتى تتشابه فيها مع فعاليات سياسية واجتماعية وثقافية أخرى. فمن ناحية أولى، أحد أشكال القمع القانونى يتمثل فى عدم الاعتراف بالمنظمات، وكانت منظمات حقوق الإنسان نموذجا بارزا لهذا النمط من القمع. فقد كان تسجيل منظمة لحقوق الإنسان من الأمور بالغة الصعوبة إن لم تكن المستحيلة، وذلك قبل أن تحظى بعض المنظمات مؤخرا بحق الاعتراف القانونى.

ونتيجة لهذا الوضع، فقد لجأ مؤسسو منظمات حقوق الإنسان فى مصر إلى صيغ بديلة تضمن لهم ولمؤسساتهم حق الوجود، وتضفى قدرا من المشروعية المؤسساتية. وأبرز هذه الصيغ اللجوء إلى تأسيس المنظمات بوصفها شركات مدنية غير هادفة للربح. وكانت هذه الصيغة بمثابة الصيغة القانونية الرئيسية التى اعتمد عليها النشطاء من أجل إنشاء العديد من منظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسائية فى مصر. وقد استطاعت منظمات حقوق الإنسان من خلال هذه الصيغة أن تجد مخرجا قانونيا يضمن لها وجودها، ومباشرة أنشطتها بوصفها مؤسسات، وليس مجرد أفراد.

ومن ناحية ثانية، فإن الاعتراف القانونى بالمنظمات، لا يعنى بأى حال التحرر من القيود القانونية، بل الدخول فى حظيرة القمع الرسمى المنظم. ففى ظل القوانين المختلفة المنظمة للعمل الأهلى ظلت المنظمات عرضة للتدخل الإدارى والأمنى. فنظرا لغياب المعايير القانونية العادلة، والتى تصون استقلالية المنظمات، تصبح عمليات الإشراف الإدارى على المنظمات هى الشكل القانونى للحد من قدرة المنظمات على امتلاك زمام الأمور. وقد طالب العديد من نشطاء المنظمات غير الحكومية

بالإشراف ومتابعة أعمال منظماتهم ولكن من خلال مؤسسات محايدة ومستقلة ووفق قوانين عادلة.

ومن ناحية ثالثة، فإن المنظمات غير الحكومية، شأنها شأن الفعاليات السياسية والاجتماعية الأخرى، ليست ضحية قوانين الجمعيات فقط، فعندما نتحدث عن القيود القانونية التى أثرت سلبا على هذه المنظمات، لا يمكن تجاهل قوانين الطوارئ والقوانين الاستثنائية، والتى شكلت التهديد الرئيسى لنشطاء منظمات المجتمع المدنى، وخاصة تلك العاملة فى مجال حقوق الإنسان، فمعظم الحالات التى تعرضت للعقاب القانونى، كانت ضحية قوانين الطوارئ والقوانين الاستثنائية أكثر من كونها ضحية لقوانين الجمعيات.

ولا شك كذلك فى أن المعوقات السياسية والقانونية تؤدى بدورها إلى معوقات أخرى منها عدم قدرة بعض المنظمات على خلق شراكات مع الأطراف الأخرى، ومنها الهيئات الحكومية. كما أثر هذا الحصار القانونى على بنية الكثير من المنظمات. فقد حد الوضع القانونى الهش للمنظمات غير الحكومية من قدرتها على جذب العضوية والانفتاح على المجتمع، وبالتالى انغلاق غالبيتها على ذاته، وعدم القدرة على بناء كتلة مجتمعية منخرطة ومساندة لها.

وإذا كانت العقبات القانونية الشكل الأبرز للموقف السياسى المقيد، فإن المنظمات غير الحكومية واجهت وتواجه كذلك عقبات مجتمعية وأيديولوجية ومؤسساتية، والتى شكلت -ومازالت- تحديات بالغة الأثر على قدرة المنظمات فى تحقيق أهدافها. فعلى المستوى الاجتماعى يجب الإقرار بأن ثمة تحديات موضوعية تواجهها المنظمات غير الحكومية ومنظمات

المجتمع المدنى بشكل عام. فالمجتمع العربى، كما تشير كتابات عديدة، لم يتمثل قيم الحداثة والمواطنة بسبب الاستبداد والتهميش وهيمنة الثقافات التقليدية المحافظة. وفى هذا المناخ فإن الانتماءات الطائفية والقبلية والعائلية ما زالت سائدة فى المنطقة العربية.

ومن هنا تأتى صعوبة الانتماء لأفكار المجتمع المدنى والتى تعد المنظمات غير الحكومية تيارها الرئيسى الآن. ويبدو هذا واضحا على وجه التحديد فيما يتعلق برسائل بعينها لا تتوافق والمناخ الثقافى السائد مثل حقوق النساء، حرية الفكر والاعتقاد، الحريات الدينية والشخصية. وقد تكون المنظمات الخدمية ولحد ما التنموية أفضل حظا من المنظمات الحقوقية، فيما يتعلق بالتواصل على المستوى المجتمعى، بسبب طابعها الخدمى، وغير المثير للجدل فى كثير من الأحيان. أما منظمات حقوق الإنسان وحقوق المراة فتواجه تحديات مجتمعية كبرى من أجل التواصل فى القضايا سالفة الذكر.

ومع ذلك، لا يجب تجاهل دأب السلطات السياسية على التلاعب السياسى بهذا الوضع من أجل تضييق الخناق على المنظمات غير الحكومية، ونزع أية مشروعية اجتماعية عنها. فتسعى السلطات إلى الاستفادة من هذا الوضع المجتمعى وتغذيته، ويتضح هذا، كمثال بارز، من خلال دعم السلطات لمزاعم الخصوصية الثقافية فى مواجهة عالمية حقوق الإنسان.

وتهدف السلطة من وراء ذلك تهميش خطاب حقوق الانسان والمنظمات الحاملة والمروجة له. وفى هذا السياق فقد دأبت السلطات على استخدام وترويج الثنائية التقليدية التى تقسم المجال السياسي والثقافى إلى خارج غربى وغريب،

وداخل وطنى وأليف، فمن ترد استبعاده تضعه ضمن الخارج السياسى والثقافى، ومن ترض عنه تسمح له بأن يكون ضمن الداخل الوطنى والأليف.

وبالطبع فمنظمات حقوق الإنسان كانت دائما تصنف ضمن الخارج، إلا إذا ارتضت بالألفة والمألوف بمنطق السلطات. وكما نلاحظ فسواء من خلال توظيف القانون أو الثقافة تعتمد السلطة دائما استراتيجية تجعلها تحتكر رسم حدود الشرعية وفق مصالحها الضيقة. فالقانون يصاغ ليرسم حدود الشرعية القانونية، والثقافة تصاغ لترسم حدود الشرعية الأخلاقية.

أما المعوقات الأيديولوجية، فتبرز على مستوى النخبة الثقافية التى تعارض المنظمات غير الحكومية، وتحديدا تلك العاملة فى مجال الحقوق والتنمية. فثمة أصوات ماركسية وقومية ودينية اسلامية وجهت نقدا أيديولوجيا حادا للمنظمات غير الحكومية، وعلى الرغم من موقعها "المعارض للسلطة"، إلا أن بعض هذه الأصوات تم استخدامه وتوظيفه من قبل السلطات فى حربها على المنظمات غير الحكومية.

ويمكن تفسير هذا الهجوم الأيديولوجى على المنظمات غير الحكومية انطلاقا من أسباب سياسية قيمية، يختلط فيها العداء الأيديولوجى والقيمى للغرب، بتراجع دور القوى السياسية التقليدية، وفقدان مواقعها، وشعور عدد من مثقفى هذه الاتجاهات الأيديولوجية بأن المنظمات غير الحكومية انتزعت منهم موقع الصدارة. فمن الحجج السائدة للهجوم على المنظمات غير الحكومية هو كونها حاملة لأجندة "غربية" تتعارض ومقتضيات الأجندات "الوطنية" و"الأممية".

المنظمات
غير الحكومية

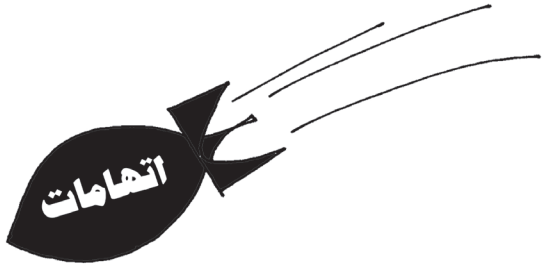
اتهامات

فمناهضة ختان الإناث على سبيل المثال تمثل تراجعا عن الأجندة الوطنية، وتشتيتا للجهود الرامية إلى تحرير فلسطين والتحرر من الاستعمار، أو أن التركيز على حقوق المرأة يؤدى إلى تفكيك النسيج الاجتماعى "المستقر"، أو أن إنفاق الأموال من أجل دعم حقوق ذوى الاحتياجات الخاصة لا يمثل أولوية وطنية الآن، الخ.

ويمكن فى هذا السياق الإشارة إلى الطبيعة البرجماتية والانتقائية التى تعاملت بها القوى السياسية مع مواقف المنظمات العاملة فى مجال حقوق الإنسان، فإذا كان الموقف يحقق استفادة يجرى الثناء عليه والتواصل معه، أما إذا ما تعارض الموقف مع سياسة أو أيديولوجيا هذه الجماعة السياسية أو تلك، فيجرى الهجوم على المنظمات وعلى أفكار حقوق الإنسان بشكل عام.

يرتبط بكل ما سبق نوع آخر من المعوقات (والتحديات فى الوقت ذاته) ألا وهو علاقة المنظمات غير الحكومية بالإعلام. ويمكن القول إن هذه العلاقة متنوعة ومتغيرة إلى حد كبير. فالإعلام ذاته متنوع، أى أن هناك الإعلام الحكومى والمستقل والحزبى كما أن هناك الإعلام الإلكتروني والفضائيات.

والإعلام ليس بريئا من السياسة، فالإعلام مسيس بما فى ذلك بعض المؤسسات الإعلامية المستقلة. وقد استطاعت المنظمات غير الحكومية الاستفادة من الإعلام، كما أنها كانت -ومازالت- ضحية العديد من الحملات الإعلامية المضادة لها. وهكذا فإن العلاقة مع الإعلام تشكل فرصا وتحديات فى الوقت ذاته، وعلى المنظمات غير الحكومية أن تتبنى استراتيجيات عملية لزيادة فرص الاستفادة من الإعلام، وتقليل المخاطر

والتهديدات الناجمة عن الحملات الإعلامية المضادة.

وأخيرا فهناك المعوقات المؤسسية، ولهذا النمط من المعوقات والتحديات وضع خاص؛ لأن المنظمات غير الحكومية والقائمين عليها يتحملون جزءاً منها. وتتمثل هذه المعوقات في ضعف القدرات المؤسساتية لهذه المنظمات، وغياب آليات ديمقراطية داخلية، وعدم تحولها إلى حيز مؤسساتى لجذب الشباب والمواطنين من خلال بنى مؤسساتية منفتحة تقوم على العضوية والمشاركة.

لاشك أن القيود القانونية والتهديدات الأمنية والمعوقات الأيديولوجية قد لعبت دورا رئيسيا فى خلق هذا الانحسار المؤسسى، ولكن لا يمكن تجاهل العوامل الذاتية أى غياب الإرادة المؤسساتية للانفتاح على المجتمع، وإصرار عدد كبير من القائمين على المنظمات فى التعامل مع المواطنين على أساس أنهم متلقو خدمات حقوقية أو تنموية أو رعائية، عوضا عن أن يكونوا شركاء حقيقيين. وكثير من المنظمات قد فشل أو تراجع دوره ليس بسبب العقبات القانونية والسياسية، ولكن بسبب غياب الديمقراطية الداخلية أو سوء الإدارة إلى غير ذلك من العوامل الذاتية.

وفى هذا الصدد يجب الإشارة إلى إحدى أهم القضايا ذات الصلة بالقدرات المؤسساتية، وهى مصادر دعم المنظمات غير الحكومية، وبالتالى استمراريتها. فكما هو معروف فإن جل مصادر الدعم تأتى من منظمات دولية، مع غياب تام للدعم المحلى. وإذا كانت المنظمات غير الحكومية المحلية مسئولة فقط عن الجانب الخاص بتنمية الموارد من خلال تنشيط العمل التطوعى، إلا أن

المسئولية الأكبر فى ذلك تتمثل فى الفقر الشديد فى ثقافة العطاء من أجل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

فعلى الرغم من أن المنطقة العربية بها من الثراء ما يسهل عمليات دعم الأنشطة الإنسانية والتنموية، فإن الحقيقة تشير إلى إحجام أصحاب الأموال والشركات عن دعم هذه الأنشطة؛ إما خوفا من بطش الأنظمة الحاكمة، وإما بسبب عدم وجود ثقافة "المسئولية الاجتماعية" للأثرياء والشركات[١٣].

وبشكل عام يمكن القول إن المنظمات غير الحكومية واجهت وتواجه عقبات وتحديات كبرى، أغلبها نتيجة الظروف الموضوعية السياسية والقانونية المحيطة بها، وبعضها يعود لعوامل ذاتية. وعلى أى حال، فالظروف الموضوعية كما تشكل عقبات، فإنها أيضا تحديات وقضايا نشأت هذه المنظمات من أجل التعامل معها لبناء مجتمع العدالة ودولة القانون.

وتعتبر منظمات حقوق الإنسان نموذجا واضحا للمنظمات التى واجهت -وما زالت- العديد من العقبات والتحديات. فقد وصفت هذه المنظمات بأنها القطاع الأكثر إثارة للجدل والحساسيات السياسية والثقافية من بين المنظمات غير الحكومية، ولا يماثلها فى ذلك إلا عدد محدود من المنظمات النسائية، وعدد أقل من المنظمات التنموية.

وليس غريبا أن توصف منظمات حقوق الإنسان بأنها مثيرة للجدل، فدورها فى فضح الانتهاكات التى تمارسها السلطات، وكشف الاستبداد الفكرى الذى تمارسه أطراف حكومية وغير حكومية، ومحاولات إدماج لغة وقيم حقوق الإنسان فى الثقافة المحلية.

كل هذا أدى إلى استنفار قوى سياسية وأيديولوجية ضد هذه المنظمات، لتكن بذلك النموذج الكاشف للعقبات والتحديات التى تواجهها المنظمات غير الحكومية التى تضع على أجندتها قضايا التغيير والإصلاح.

خامسا..

الشباب المصرى والمنظمات غير الحكومية: سؤال يبحث عن إجابة

يمكن النظر إلى علاقة الشباب بالمنظمات غير الحكومية على مستويين: يتمثل المستوى الأول فى البرامج والأنشطة التى تتبناها هذه المنظمات من أجل الشباب، أما المستوى الثانى فيتمثل فى مشاركة الشباب كفاعلين فى عمل هذه المنظمات والانخراط فيها؛ وكذلك المبادرة بتشكيل منظمات من خلال الشباب ومن أجلهم.

ومن المعروف أن ثمة اهتماما دوليا ومحليا بدعم وتنفيذ برامج من أجل الشباب سواء فى مجال التدريب أو التمكين أو دعم مشاركة الشباب. والهدف من ذلك واضح، وهو خلق أجيال

جديدة قادرة على لعب دور فاعل فى مجالات التنمية وحقوق الإنسان وبناء الديمقراطية.

وعلى الرغم من هذا الاهتمام الكبير بالشباب كمستفيدين وفاعلين، إلا أنه من الصعوبة تقييم علاقة الشباب المصرى بالمنظمات غير الحكومية، بسبب عدم وجود دراسات ميدانية لرصد وتحليل، وتقييم هذه العلاقة. وكل ما هنالك مجرد انطباعات عامة من واقع الممارسة، وانطلاقا من نتائج الأدبيات التى تناولت قضايا المشاركة السياسية للشباب. وعلى الرغم من أهمية هذه الانطباعات فإنها ليست كافية لرسم صورة موضوعية عن علاقة الشباب بالمنظمات غير الحكومية.

وانطلاقا من هذه الانطباعات، يمكن القول إن المنظمات غير الحكومية قد فتحت أبوابها للشباب كعاملين بها أو مستفيدين من بعض أنشطتها. ولكن المؤكد أيضا أن ثمة ضعفا ملحوظا فى قدرة هذه المنظمات على استعياب أعداد الشباب الراغبة فى المشاركة من خلال العضوية والعمل التطوعى.

فهل المسألة تتعلق فقط بالقدرة الاستيعابية للمنظمات، أم أنها تتعلق بضعف ثقافة التطوع لدى الشباب بسبب عوامل سياسية أو اقتصادية أو ثقافية؟ إلى أى حد استطاع الشباب اتخاذ مبادرات من أجل تأسيس منظمات غير حكومية تعبر عن طموحاتهم؟ وهل يمكن لهذه المنظمات أن تكون ساحة لمشاركة الشباب أم أن مصيرها سيكون مثل مصير الأحزاب السياسية والتى عزف الشباب عن المشاركة فيها؟

إن الاجابة عن مثل هذه التساؤلات يتطلب بالتأكيد تجاوز حدود الانطباعات، ويؤكد على ضرورة اجراء بحوث ودراسات للتعرف على القدرات الاستيعابية للمنظمات، ومواقف الشباب من هذه المنظمات.

وفى هذا السياق، يمكن وضع القضايا التالية فى الاعتبار عند مناقشة علاقة الشباب بمنظمات المجتمع المدنى:

يشكل عزوف الشباب عن المشاركة بشكل عام واقعا لا يمكن تجاهله، بما فى ذلك حالة الإحباط العامة بسبب تردى الأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة، والتى أفقدتهم الأمل فى إمكانية التغيير. كما لا يمكن تجاهل أن السياسات القمعية أدت إلى فقدان الثقة فى الدولة والمؤسسات المدنية، ومن ثم الرهان على العامل الدينى من أجل "تغيير" أخلاقى دينى بالعودة للأصول، والذى يحمل فى جنباته العداء لفكرة التغيير على أسس مدنية. ومن ثم فقد لجأ الشباب الطامح إلى التغيير، والرافض له إلى المؤسسات الدينية، الشباب المسلم إلى المساجد، والقبطى إلى الكنائس. وفى هذه المؤسسات تختلط الرغبة فى التغيير بالرغبة فى الابتعاد عن الواقع الاجتماعى والسياسى. وهذه محددات أساسية لا يمكن تجاهلها من أجل التعرف على موقف الشباب من المنظمات غير الحكومية.

كما أن الأمر قد يتطلب التعامل مع الموضوع بصورة مقارنة، أى مقارنة موقف الشباب فى البلدان العربية المفتقرة إلى التقاليد الديمقراطية، ومواقف الشباب فى مجتمعات توصف بأنها ديمقراطية.

إن هذا المحدد العام قد يصلح لفهم عدم المشاركة بشكل عام، وليس بالضرورة فى المنظمات غير الحكومية وحدها. وإذا كان مثل هذا المحدد يسمح لنا بالاقتراب من فكرة عزوف الشباب عن المشاركة فثمة محددات أخرى قد تساعدنا على فهم طبيعة انخراط أعداد من الشباب فى هذه المنظمات.

من ناحية أولى، هناك أهمية لفهم معمق لطبيعة واتجاهات المبادرات المحدودة التى يقوم بها بعض الشباب فى المنطقة العربية من أجل تأسيس منظمات غير حكومية تحقق لهم نوعا من الوجود الاجتماعى، وتوفر لهم حيزا لمباشرة أعمال لخدمة المجتمع. ما هى طبيعة هذه المبادرات؟ وما هو إمكانية تطورها المستقبلى؟ وما هو اختلاف الأجيال الجديدة من المنظمات غير الحكومية عن أجيال مؤسسى المنظمات غير الحكومية الأولى؟

ومن ناحية ثانية، ينبغى كذلك إيلاء اهتمام لدور الهيئات الدولية فى جذب عدد من الشباب إلى مجال العمل الأهلى من خلال المنظمات غير الحكومية. إلى أى حد كانت هذه الهيئات الدولية عامل جذب للشباب؟ وما هى دوافع الشباب للانتماء إلى هذه المنظمات الدولية؟ هل ثمة دوافع إنسانية وأخلاقية؟ أم أن الدوافع المهنية هى الأهم؟

وأخيرا ثمة محدد آخر يجب الالتفات إليه، وهو دخول قضايا حقوق الإنسان والتنمية والمجتمع المدنى بشكل عام إلى المجال الأكاديمى، وتحديدا فى مجال الدراسات العليا. فإلى أى حد شكلت هذه الدراسات عامل جذب للشباب؟ هل ثمة ربط بين هذا النوع من الدراسات وتطلع الشباب للعمل فى منظمات دولية أو محلية؟

خاتمة

فى الختام يمكن القول إن المنظمات غير الحكومية باتت واقعا، لا يمكن تجاهله حتى بالنسبة للسلطات والحكومات التى لا تريد هذه المنظمات. كما أن وجود هذه المنظمات بات يشكل أحد المعايير المهمة التى تقاس من خلالها درجة التطور الديموقراطى فى مجتمع ما. وإذا كان وجود المنظمات غير الحكومية دلالة على وجود الديمقراطية، فإن غياب الديمقراطية يقتضى وجود منظمات مدنية تعمل من أجل بناء المجتمع الديمقراطى. وبالتالى فإن المنظمات غير الحكومية ليست مجرد ديكور ديمقراطى، ولكنها إحدى آليات بناء الديمقراطية.

وقد يحمل البعض المنظمات غير الحكومية أكبر مما تتحمله فيما يتعلق بعملية التغيير، ولكن يجب ملاحظة أن مهمة منظمات المجتمع المدنى إصلاحية بالأساس، فهى ليست أحزابا ثورية، ولا هى تنظيمات مركزية تريد تغيير كل شئ. فهى فى نهاية الأمر تعبير عن تنوع كبير فى الأهداف والبرامج والتوجهات وآليات العمل. وقد ينجح بعض المنظمات فى تحقيق نجاحات فى أحد المجالات، وقد يفشل فى مجالات أخرى. ولكنها تظل فى حركة دائمة من أجل الإصلاح الاجتماعى والسياسى.

وفى الحقيقة أن نجاح المنظمات غير الحكومية فى تحقيق تغييرات نوعية يرتبط إلى حد كبير بقدرتها على خلق مساحة اجتماعية لمشاركة المواطنين. فمشروعية هذه المنظمات لا تنبع فقط من نبل رسالتها، ولكن من قدرتها على تجسيد هذه الرسالة فى دينامية اجتماعية. كما أن منظمات المجتمع المدنى بوصفها إحدى آليات بناء المجتمع الديمقراطى، فعليها أن تبرهن على أنها مؤسسات ديمقراطية هى ذاتها. ويعتبر هذا إحدى التحديات الكبرى التى تواجه المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى بشكل عام.

الهوامش

1. What is a Non-Governmental Organization By Professor Peter Willetts, City University, London.

http:/www.staff.city.ac.uk/p.willets/CS-NTWKS/NGO-ART.HTM

٢. بعد ما يقرب من نصف القرن من تأسيس الأمم المتحدة، وفى التسعينيات حصلت منظمات غير حكومية عربية على الصفة الاستشارية، وقامت بموجب ذلك بإثارة قضايا محلية وإقليمية على المستوى الدولى سواء فى المؤتمرات الدولية أو من خلال لجان الأمم المتحدة المعنية.

3. The graph was first published in P. Willetts (ed.), «The Conscience of the World». The Influence of Non-Governmental Organisations in the UN System, (London: Hurst and Washington: Brookings Institution, 1996), p.38. The original version only included data up to 1996, whereas this version has been updated to 2002.

٤. شهيدة الباز: المنظمات الأهلية العربية، لجنة المتابعة للمنظمات الأهلية العربية، ص ٤٠.

٥. د. أمانى قنديل: دور المنظمات غير الحكومية فى التنمية، إطار نظرى: فى (محسن عوض (محرر): حقوق الإنسان والتنمية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، الطبعة الرابعة ٢٠٠٥).

٦. يحتوى هذا العنوان الالكترونى على قائمة بمواقع المنظمات الدولية العاملة فى مجال حقوق الإنسان:

http://dir.yahoo.com/Society_and_Culture/Issues_and_Causes/Human_Rights/Organizations

٧. د. أمانى قنديل وآخرون: الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية، ص ١٣.

٨. لمزيد من المعلومات عن منظمات حقوق الإنسان فى مصر والمنطقة العربية يمكن زيارة موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان:

http://www.hrinfo.net

٩. لمزيد من المعلومات حول المنتدى الاجتماعى العالمى يمكن زيارة هذا الموقع:

http://www.forumsocialmundial.org.br/

١٠. حول هذا الموضوع يمكن مراجعة: يسرى مصطفى: دور المنظمات غير الحكومية فى مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٢

١١. تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣، نحو إقامة مجتمع المعرفة، ص٣١.

١٢. تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤، نحو الحرية فى الوطن العربى، ص ١٣.

١٣. فى هذا الصدد يمكن مراجعة: د. محمد السيد سعيد: رجال الأعمال: الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠١.

تعريف بالمؤلف

الاسم: يسري مصطفى

- **باحث فى مجال حقوق الإنسان.**
- **عمل مديرا تنفيذيا للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ومنسق برامج مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، واستشاري بمؤسسة فورد كمنسق مشروع إنشاء الصندوق العربي.**
- **يعمل الآن استشاري بمؤسسة المرأة والذاكرة.**
- **شارك فى العديد من المؤتمرات، وله كتابات فى مجال حقوق الإنسان، قضايا الهوية، وقضايا النوع الاجتماعي.**